في الحدث

▪ حازم مبيضين

مرسي بين العسكر والدستور

في حين يتحصن عسكر مصر بالدستور، في قرارهم حل مجلس الشعب المنتخب، بعد إطاحة نظام حسني مبارك، فإن رئيس الجمهورية يسعى لحفز قوى الشارع للوقوف خلف قراره، وبين الجانبين تصر المحكمة الدستورية العليا على قرارها، مؤكدة بعده عن التجاذبات السياسية، أو صراع السلطات بين "العسكري" ورئاسة الجمهورية، وفي حين أن هناك إرثاً من التقاليد بين يدي العسكر والدستورية، فإن مرسي يفتقر إلى هذا الإرث، لكونه أتى إلى رأس هرم السلطة، دون المرور بأي من المنعطفات التي تدار السلطة من خلالها، سواء كانت منظورة أو خفية.

لا يملك عاقل سبباً لاتهام الدستورية بالانحياز لهذا الطرف أو ذاك، ولا لدخولها معترك ألاعيب السياسيين، ولنا في تاريخها وقراراتها، منذ تم إنشاؤها قبل أكثر من ثلاثين عاماً، ما يؤكد استقلاليتها، واستعدادها للوقوف بوجه أي تعد على الدستور، غير أنه يبدو أن مرسي بلع الطعم الذي قدمه له العسكر، وتوهم أن بإمكانه القفز على قرار المحكمة، وإعادة مجلس الشعب المنحل، فبدأ معركة مع عدوّين مفترضين، هما قيادة الجيش وأعلى سلطة قضائية في الدولة، فاصطدم بجدار حكم دستوري ملزم، متناسياً أن من صلب مهامه كرئيس منتخب السهر على احترام الدستور وسائر القوانين، وليس السير وراء اجتهادات مسؤوليه الحزبيين.

"العسكري" كان الأذكى، دون أن نقرر إن كان على خطأ أو صواب، لعب ورقته بذكاء فأوصل مرسي إلى الوقوع في مطب وضع غير دستوري، يستحق الشفقة، بينما ظل العسكري مرتاحاً لقراره بتبني قرار حل مجلس الشعب، واستعادته سلطة التشريع، فظهر وكأنه ينفذ حكماً قضائياً، ويلتزم بالدستور ويحافظ عليه في حين بدا مرسي في وضع من يخالف حكم "الدستورية" بشكل دعاها للرد عليه بقسوة وهي تعلن مؤكدةً أن أحكامها وكافة قراراتها نهائية، وغير قابلة للطعن بحكم القانون، وهي ملزمة لجميع سلطات الدولة، بمن فيهم رئيس الجمهورية الذي لايمنحه موقعه الوظيفي صلاحية القفز على قراراتها.

تعجل مرسي في محاولته تثبيت سلطاته كرئيس، وهي حق له، لكن صدامه الذي يقدم له تبريرات قانونية، قدمها له مستشارون غير كفوئين، لم ينحصر في محاولة استعادته تلك السلطات من العسكر، وإنما ضم إليهم في الصراع ضده قلعة "الدستورية"، التي ظلت عصية على كل اختراق، وكان الأولى أن يدرس بعمق مواقع خطواته، دون تأثير الشارع الإسلاموي المتلهف لرؤية أحد أفراده رئيساً كامل الدسم، وهذا من حقه أيضاً، غير أن ظروف اللعبة في مصر مختلفة، ويمتلك العسكر فيها فضل حماية الثورة، والتخلي عن رئيسهم وقائدهم، بل وتقديمه للمحاكمة، وإذا كان البعض يتهمهم بمحاولة الانقلاب الناعم، فان العبرة في النتائج، ولعل من أهمها وصول مرسي إلى موقع رئيس الجمهورية.

هي معركة إذن، وجد مرسي نفسه في أتونها، دون أن يمتلك أسلحته كافة، بينما خصمه المفترض مدجج بالقانون والدستور الذي يسمو على الجميع، في دولة تسعى للانتقال من مرحلة الديمقراطية المقنعة، أيام مبارك ومن سبقه، إلى مرحلة الديمقراطية السافرة، والخوف هو أن تؤدي هذه الخطوة غير المحسوبة، إلى ضياع كل جهود ميدان التحرير.

الدورة الأولى للبرلمان المصري في القاهرة (ا.ف.ب)

36 ساعة مهلة لمرسي لإسقاط قرار دعوة المجلس إلى الانعقاد

مجلس الشعب المصريّ يعقد أولى جلساته بعد قرار الرئيس إلغاء حلّه

□ القاهرة / وكالات

عقد مجلس الشعب المصري أمس الثلاثاء أولى جلساته بعد قرار أصدره الرئيس محمد مرسي إلغاء قرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل المجلس النيابي الشهر الماضي قبل أيام من إعلان فوز مرسي بالرئاسة.

وقال رئيس مجلس الشعب محمد سعد الكاتاتني في كلمة في الجلسة التي استمرت نحو ١٢ دقيقة إنه يطلب من الأعضاء إحالة النزاع القانوني حول المجلس إلى محكمة النقض. ووافق الأعضاء على الطلب.

وتختص محكمة النقض وهي أعلى محكمة مدنية في مصر بالفصل في صحة عضوية أعضاء المجلس لكن المحكمة الدستورية العليا قالت في حكم أصدرته يوم ١٤ يونيو/ حزيران إن مجلس الشعب لم يعد قائما بقوة القانون.

وقال الكاتاتني في كلمته إن قرار رئيس الدولة بعودة مجلس الشعب إلى أعماله "لم يتعرض لحكم المحكمة الدستورية العليا وإنما سحب القرار رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠١٢ الذي صدر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتبار مجلس الشعب منحلا اعتبارا من يوم الجمعة ١٥ يونيو (حزيران) ٢٠١٢".

وقال الكاتاتني إن مجلس الشعب انعقد اليوم لمناقشة وسائل تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا. وتقول جماعة الإخوان المسلمين ومؤيدوها إن الحكم يبطل فقط عضوية الأعضاء الحزبيين الذين نافسوا المستقلين على ثلث مقاعد المجلس التي تم شغلها بالمنافسة الفردية. وقال الكتاتني "مجلس الشعب يربأ بنفسه أن يعترض على أحكام القضاء ويؤكد أن ما يناقشه اليوم هو آلية تنفيذ هذه الأحكام إعلاء لمبدأ سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات."

ومضى قائلا في كلمته "احتراما لاستقلال السلطات واستجابة لقرار رئيس الجمهورية فإننا مجتمعون اليوم لبحث سبل تطبيق هذه المبادئ والأحكام على الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا."

وبعد أن ألقى الكتاتني كلمته رفع الجلسة قائلا إنه سيخطر الأعضاء بموعد الجلسة القادمة.

من جانبها أمهلت الهيئات القضائية المختلفة في مصر، الاثنين، الرئيس محمد مرسي، ٣٦ ساعة لإسقاط قراره بدعوة مجلس الشعب للانعقاد، والذي من المقرر أن يبدأ، الثلاثاء، أولى جلساته، منذ حله منتصف الشهر الفائت. وقال رئيس نادي القضاة، المستشار أحمد الزند، في تصريح أورده "موقع أخبار مصر" نقلا عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، إن القضاة "طالبوا رئيس الجمهورية بالاعتذار صراحة وبوضوح تام للشعب المصري وللأسرة القانونية والسلطة القضائية لما حدث من امتهان للقضاء وتهوين من أحكامه وعدم تنفيذ الأحكام القضائية واجبة النفاذ."

ولوح الزند باتخاذ الإجراءات القضائية بالطعن في القرار الجمهورية، محذراً من أنه سيتم اللجوء إلى خيارات بديلة "أشد قسوة" في حال عدم استجابة مرسي، طبقاً للمصدر.

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدر بياناً أكد فيه أن قرار حل مجلس الشعب الصادر عنه جاء تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية العليا، مضيفاً أنه "على ثقة" من أن جميع مؤسسات الدولة ستحترم ما ورد من الإعلانات الدستورية، نافياً أن يكون قد انخرط في صفقات سياسية، بينما أوضحت الرئاسة المصرية أن قرارها حول مجلس الشعب جاء "لتنفيذ حكم المحكمة التنفيذية."

وقال بيان المجلس العسكري إنه "انحاز ولا يزال لإرادة الشعب ولم يلجأ إلى أي إجراءات استثنائية وقد أعلى قيمة العمل المؤسسي لجميع مؤسسات الدولة مؤكدا أهمية سيادة القانون والدستور حفاظا على مكانة الدولة المصرية واحترما لشعبها العظيم."

وأضاف البيان إن قرار حل مجلس الشعب جاء "وفقا لصلاحياته" وأنه "قرار تنفيذي بحكم المحكمة الدستورية العليا القاضي ببطلان مجلس الشعب منذ انتخابه،" مشيراً إلى أن الإعلان الدستوري المكمل "فرضته الضرورة والظروف السياسية والقانونية والدستورية التي كانت تمر بالبلاد وتضمن تحديد مهام واختصاصات لمؤسسات الدولة وللمجلس الأعلى للقوات المسلحة حتى إقرار الدستور الجديد."

وتابع المجلس بالقول: "نحن على ثقة من أن جميع مؤسسات الدولة ستحترم كافة ماورد من الإعلانات الدستورية."

وختم المجلس بيانه بتأكيد "عدم صحة الادعاءات الكاذبة والشائعات المغرضة التي تسيء للمجلس الأعلى واتهامه بإبرام الصفقات وأن ذلك يعد أمرا خطرا يمس الثوابت الوطنية التي طالما حرصنا ونحرص على التمسك بها واحترامها."

وكانت المحكمة الدستورية العليا قد أكدت أمس الأول الإثنين أنها ليست طرفا في أي صراع سياسي يدور في مصر، مؤكدة أن أحكامها "نهائية وملزمة لكل جهات الدولة وغير قابلة للطعن." وجاء ذلك ردا منها على قرار الرئيس محمد مرسي الأحد، القاضي بسحب قرار حل مجلس الشعب بناء على حكم صادر عنها، مشيرةً إلى أنها تنظر بـ"منازعات" تتعلق بخطوته. وقالت المحكمة، في بيان أصدرته عقب اجتماع طارئ عقدته لدراسة قرار الرئيس المصري، إن عددا من ذوي الشأن وأصحاب الصفة "أقاموا الاثنين منازعات" أمامها لوقف تنفيذ قرار مرسي باستعادة مجلس الشعب لسلطاته التشريعية، وأنها "ستفصل" في هذه المنازعات تطبيقا للقانون.

وجاء في البيان: "إن المحكمة الدستورية العليا. وهي ماضية في مباشرة اختصاصاتها التي عقدها الدستور لها، وفي مقدمتها أنها تتولى. دون غيرها. الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، كما ينص قانونها على أن أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن، وأن هذه الأحكام في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة."

وأضاف البيان: "وإذ تؤكد المحكمة. كما سبق أن فعلت مرارا، أنها ليست طرفاً في أي صراع سياسي مما عساه أن يثور بين القوى السياسية، ولا شأن لها بما تتخذه هذه القوى من مواقف أو تتبناه من آراء، وإنما تظل تخوم نطاق مهمتها المقدسة هي حماية نصوص الدستور."

ولم تشر المحكمة إلى هوية الجهات التي قدمت منازعات ضد قرار مرسي، ولكنها أشارت إلى أنهم طلبوا وقف تنفيذ قرار الرئيس "بصفة مستعجلة،" مؤكدة أنها الوحيدة التي يحق لها النظر بالمنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها، وفقاً لما نقله التلفزيون المصري عن وكالة أنباء الشرق الأوسط.

بالمقابل، سارع رئيس مجلس الشعب، سعد الكاتاتني، إلى دعوة المجلس للانعقاد الثلاثاء، مشيرا إلى أن جدول أعمال المجلس "يتضمن موضوعا واحدا فقط، وهو دراسة كيفية تطبيق منطوق حكم المحكمة الدستورية العليا الخاص بعدم دستورية بعض مواد قانون مجلس الشعب المتعلقة بمزاحمة الحزبيين على المقاعد الفردية."

وأكد الكتاتني أنه سوف يكلف لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بتقديم تصوراتها القانونية حول كيفية تنفيذ منطوق الحكم والحيثيات المرتبطة به في ضوء قرار الإحالة من محكمة الموضوع إلى المحكمة الدستورية العليا. وكانت التداعيات وردود الأفعال الناتجة عن قرار الرئيس المصري، سحب قرار حل مجلس الشعب، ودعوته للانعقاد مجدداً، قد تسارعت منذ ساعات ليل الأحد، إذ عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعا طارئا لبحث ومناقشة نتائج القرار.

عنان في طهران .. وموسكو مستعدّة لتضييف محادثات بشأن سوريا

□ طهران / CNN

أجرى مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا كوفي عنان محادثات أمس الثلاثاء في طهران مع المسؤولين الإيرانيين حول الأزمة السورية وذلك في الوقت الذي أعلنت موسكو فيه استعدادها لاستضافة محادثات للقوى الكبرى حول سوريا.

وسيلتقي عنان خلال زيارته إيران مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ووزير خارجيته علي أكبر صالحي ومسؤولين آخرين وذلك غداة لقائه الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق لإيجاد حل للأزمة في سوريا.

وجاء وصول عنان إلى طهران تزامناً مع تصريحات وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي قال فيها إن "الشعب السوري يجب أن تتاح له حرية اختيار رئيسه بنفسه في الانتخابات المقررة عام ٢٠١٤. وكان عنان قد وصف اجتماعه والرئيس الأسد بأنه "بناء وصريح" كما شدد على أهمية التقدم بالحوار السياسي وتنفيذ خطة النقاط الست.

وأكد عنان موافقة الأسد على طلبه بضرورة تحقيق تقدم نحو حوار سياسي، دون أن يذكر الخطة الانتقالية التي وافقت عليها الدول الكبرى إضافة إلى الدول العربية.

وذكرت وسائل الإعلام السورية أن عنان اتفق مع الرئيس السوري على منحى جديد للتعامل مع الأزمة سيعرضه على أطراف المعارضة.

في غضون ذلك، ذكرت وكالة انترفاكس الروسية نقلا عن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف قوله إن "موسكو مستعدة لاستضافة اجتماع جديد للقوى الكبرى لبحث الأزمة السورية".

وأوضح بوغدانوف قائلا "من جانبنا، أستطيع التأكيد أننا نرحب بتنظيم اجتماع لـ" مجموعة عمل" في موسكو ونرى أهمية تنظيم مثل هذا الحدث".

وعلى الصعيد الميداني، أفاد ناشطون سوريون بأن الجيش السوري النظامي يواصل قصف أحياء في حمص فيما قتل ٨ أشخاص بينهم جنود نظاميون في اشتباكات مع منشقين.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، ومقره بريطانيا، أن أحياء جورة الشياح والقرابيص والخالدية في مدينة حمص بوسط سوريا تتعرض لقصف عنيف من قبل القوات النظامية.

وأضاف المرصد أن "حي المهاجرين شهد انتشارا لقوات الأمن ولمسلحين تابعين للقوات النظامية". وفي مدينة درعا، تعرضت عدة أحياء صباح الثلاثاء لقصف عنيف تركز بشكل أساسي على أحياء درعا البلد ودرعا المحطة ومخيم النازحين ما أدى إلى سقوط جرحى بحسب المرصد، وأوضح المرصد أن "بلدة نصيب على الحدود السورية الأردنية شهدت بعد منتصف ليل الاثنين اشتباكات عنيفة بين منشقين والقوات النظامي.

نتائج أوّلية لانتخابات ليبيا تظهر تقدّماً لتكتّل جبريل

□ طرابلس / العربية.نت

أظهرت النتائج الجزئية لانتخابات المؤتمر الوطني الليبي تقدم تكتل حزبي يقوده محمود جبريل رئيس وزراء ليبيا السابق، فيما يعكس أن أداء الأحزاب الإسلامية جاء أضعف من المتوقع. وإذا تأكد هذا الاتجاه، فإنه يميز ليبيا عن غيرها من دول الربيع العربي مثل مصر وتونس، حيث أبلى الإسلاميون بلاء حسنا في الانتخابات رغم أن جبريل يصر على أن تحالفه متعدد الأحزاب ليس علمانيا أو ليبراليا، وأن الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية أحد مبادئه الرئيسية، حسبما ذكرت وكالة "رويترز".

وهذه أول انتخابات وطنية حرة في ليبيا منذ ستة عقود، وتأتي كمرحلة فارقة بعد ٤٢ عاما من حكم الدكتاتور الراحل معمر القذافي. وقال مراقبون دوليون إن الانتخابات سارت بشكل جيد رغم حوادث العنف التي قتل فيها ما لا يقل عن شخصين.

ويتجه تحالف القوى الوطنية الذي يتزعمه جبريل لتحقيق فوز ساحق في منطقة جنزور بطرابلس ومدن زليتن وترهونة والخمس في المنطقة الغربية، بأكثر من ثلاثة أرباع الأصوات في تلك المناطق.

وفي مصراتة ثالث أكبر مدينة ليبية كان تكتل الاتحاد من أجل الوطن بقيادة خصم للقذافي منذ زمن بعيد في طريقه للفوز. ولم يحقق حزب العدالة والبناء الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا ولا جماعة الوطن الإسلامية التي يتزعمها قائد سابق لمقاتلي المعارضة أداء جيدا في النتائج الجزئية. وجبريل الذي تلقى تعليمه في الولايات المتحدة ويجيد التحدث بالإنجليزية، ويألف العواصم الغربية إذ أجرى معظم المهام الدبلوماسية للمعارضة العام الماضي، من المرجح أن يكون مقبولا للحلفاء من حلف شمال الأطلسي والذين دعموا الانتفاضة للإطاحة بالقذافي.

وقالت حنان صلاح من منظمة هيومان رايتس ووتش لا نملك وسيلة لمعرفة كيف سينظم المستقلون صفوفهم.

وهناك تكهنات بأن جبريل الذي لن يكون هو نفسه في المؤتمر الوطني قد يسعى إلى دور أكبر لنفسه، وربما حتى كرئيس إذا تم وضع مثل هذا المنصب في دستور ليبي جديد يصاغ العام المقبل.

لكن جبريل نفى هذه التكهنات وعرض إجراء محادثات مع جميع الأحزاب التي تزيد على ١٥٠ في ليبيا لإقامة ائتلاف كبير.

وقال جبريل في مؤتمر صحفي إنه يقدم دعوة صادقة لحوار وطني من أجل تحالف واحد تحت راية واحدة. وقال إن هذا نداء صادق ومخلص لجميع الأحزاب السياسية التي تعمل اليوم في ليبيا. وأضاف أن الانتخابات لا يوجد بها خاسر أو فائز، وأيا كان الفائز فإن ليبيا هي الفائز الحقيقي.

ويشعر كثيرون من سكان المنطقة الشرقية بالغضب من تخصيص ٦٠ مقعدا فقط للشرق في المؤتمر الوطني مقابل ١٢٠ مقعدا للمنطقة الغربية.

الإندبندنت: الربيع العربيّ تحوّل إلى صيف إسلاميّ لكن ليس في ليبيا

□ لندن / ا.ف.ب

علقت صحيفة "الإندبندنت" البريطانية على الانتخابات التشريعية في ليبيا التي من المتوقع أن يفوز فيها الليبراليون، وقالت إن الربيع العربي أفسح الطريق لصيف إسلامي لكن ليس في ليبيا.

وأضافت الصحيفة قائلة إنه من بين دول الربيع العربي التي أطاحت الأنظمة القمعية، كان الصراع في ليبيا الأشد ضراوة والأطول أمدا. وقد أدى هذا إلى استنتاج بأن القوى التي ستصل إلى السلطة ستكون المقاتلين الإسلاميين. وقد ساعد فوز حزب النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر، الدولتين المجاورتين لليبيا اللذين قامت كل منهما بثورتها، إلى تعزيز رؤية صعود الجماعات الدينية واكتساحها. إلا أن الأمر في ليبيا يبدو وكأنه اتخذ منحنى مختلفا، وفقا لما تراه الصحيفة. فعلى الرغم من حملاتهم المنظمة وتمويلهم المزعوم من قطر والسعودية، إلا أن نتائج الأحزاب الإسلامية في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم السبت الماضي يبدو أنها سيئة. وكان الأداء القوي لتحالف الأحزاب الليبرالية مفاجئا للبعض، لأن قائده محمود جبريل وصف بأنه رجل يسير على النمط الغربي. إلا أن جبريل حريص على أن يؤكد أنه ليبرالي لكنه ليس علمانيا.

ورغم ذلك، فإن كونه غير إسلامي وغير مدعوم من دول ثيوقراطية أجنبية لم يكن أمرا سيئا في الانتخابات، وحتى في مناطق الشرق المحافظة، هناك فكرة شائعة بأن الشعب الليبي مسلم وليس في حاجة إلى أن يقال له كيف يكون مسلما. وكان النفوذ المتصور لدول الخليج مصدر الاستياء، وللبعض سببا للابتعاد عن الأحزاب الدينية المتشددة. وتلفت الصحيفة في الختام إلى أن مجموعة الطلاب في بني غازي، أكدوا أن عبد الحكيم بلحاج، زعيم المعارضة السابق الذي يقاضي الحكومة البريطانية لدورها في اعتقاله، كان في جيب قطر إلى حد كبير حتى إن ألوان حزبه هي نفس ألوان شعار شركة الخطوط الجوية القطرية. ويشير هؤلاء الشباب إلى أنهم رأوا الآن الحقيقية للإسلاميين.

بوتين يقول إن الغرب يضمحل

□ موسكو / رويترز

– قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن نفوذ الغرب أخذ في الاضمحلال مع تراجع اقتصاده ولكنه نبه الدبلوماسيين الروس إلى ضرورة توخي الحذر في مواجهة أي رد فعل عنيف من جانب أعداء موسكو السابقين خلال فترة الحرب الباردة. وفي خطاب نصف سنوي يوم الاثنين للسفراء الروس وجه بوتين أيضا انتقادا للغرب من خلال إدانة القيام بأي أعمال منفردة لحل النزاعات الدولية وأكد أهمية حل مثل هذه الصراعات من خلال الأمم المتحدة.

وتشير تصريحاته إلى أن روسيا التي تملك حق النقض في مجلس الأمن الدولي ستواصل الدفاع عن حليفتها سوريا في الأمم المتحدة بشأن حملتها العسكرية على انتفاضة شعبية تحولت إلى ثورة مسلحة.

وقال بوتين إن "المشكلات الداخلية الاجتماعية الاقتصادية التي أصبحت أسوأ في الدول الصناعية نتيجة للازمة الاقتصادية تضعف الدور المهيمن لما يسمى تاريخيا بالغرب."

وأبلغ بوتين السفراء انه يجب عليهم التأثير في الاحداث التي تتعرض فيها المصالح الروسية للخطر.

وقال إن المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي "هي قمة جبل الجليد لمشكلات هيكلية لم تحل تواجه الاقتصاد العالمي كله."

ولا تستهدف مثل هذه التصريحات التي تصور الاقتصاد الروسي الذي يعززه النفط على انه مستقر وفي وضع أفضل بكثير من منطقة اليورو المثقلة بالديون الغرب فحسب وإنما المحتجون أيضا داخل روسيا والذين يقولون إن عودة بوتين للرئاسة ستكون إيذانا بركود اقتصادي وسياسي.

وكرر بوتين الاتهامات بأن الغرب مشارك في دبلوماسية منفردة خارج الأمم المتحدة للحفاظ على نفوذه في السياسة العالمية ولمح من جديد إلى أن الغرب يقف وراء ثورات الربيع العربي..

مدير التحرير
رئيس القسم
مسؤول الصفحة
القسم الفني
قسم التصحيح